الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/45/948
S/22191
4 February 1991
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البندان ٣٥ و ١٥٣ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
العدوان العراقي واحتلاله المستمر
للكويت في انتهاك فاضح لميثاق
الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة السادسة والاربعون

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى الامين العام من البعثة الدائمة لقطر
لدى الامم المتحدة*

تهدي البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الامم المتحدة تحياتها للامين العام للامم المتحدة وتتشرف بأن تحيل إليه طي هذه المذكرة ما يلي :

١ - البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج ، المعقودة في الدوحة ، قطر ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (المرفق الاول) ؛

٢ - إعلان الدوحة ، الذي اعتمدته دورة المجلس الاعلى المذكورة أعلاه (المرفق الثاني) .

وترجو البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الامم المتحدة من الامين العام تعميم النصين المرفقين بوصفهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، في إطار البندين ٣٥ و ١٥٣ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

---

* صدرت سابقا تحت الرمز A/45/908 .

المرفق الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي
للدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون

دولة قطر - الدوحة

٥ إلى ٨ جمادى الآخرة ١٤١١ هـ
٢٢ إلى ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ م

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، أمير دولة قطر ، تم بعون الله ورعايته عقد الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الدوحة في الفترة من ٥ إلى ٨ جمادى الآخرة ١٤١١هـ الموافق ٢٢ إلى ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠م ، بحضور أصحاب الجلالة والسمو :

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة	رئيس الوزراء بدولة البحرين
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود	ملك المملكة العربية السعودية
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد	سلطان عمان
صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني	أمير دولة قطر
صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح	أمير الكويت

عدوان نظام العراق على الكويت :

تدارس المجلس الاعلى ، الوضع الخطير في المنطقة ، الناجم عن احتلال نظام العراق لدولة الكويت ذات السيادة ، وتهديده لأمن وسلامة الدول الاعضاء في مجلس

التعاون لدول الخليج العربية ، وما ترتب على ذلك من سفك لدماء الابرياء من شعب الكويت والمقيمين فيها ، وتشريدهم ، ومن عمليات الاعتقال والتعذيب وسلب الممتلكات وانتهاك الحرمات ، في محاولة لطمس هوية الكويت وإلغاء كيانها . كذلك ناقش المجلس الاعلى إفرازات العدوان ونتائجه الخطيرة على أمن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والامن والسلم الدوليين .

والمجلس الاعلى إذ يجدد إدانته الشديدة للنظام العراقي لعدوانه السافر والغاشم على دولة الكويت ولاستمراره في رفض الامتثال لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرار مؤتمر القمة العربي رقم (١٩٥) ، وميثاق الامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت ، فإن المجلس الاعلى يؤكد وقوف الدول الاعضاء حكومات وشعوبا مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل .

ويشيد المجلس الاعلى بشعب الكويت الصامد الرافض للاحتلال والمتمسك بحكومته الشرعية بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، ويعبّر عن إكباره لتضحيات أهل الكويت في وجه الإرهاب والقهر والتنكيل وعمليات الإعدام العشوائي ، ويحيي استمرار مقاومتهم وتصميمهم على قهر قوى الشر والعدوان ، ويعبّر عن اعتزازه بتماسك الاسرة الكويتية الواحدة الذي تجسد خلال المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد بمدينة جدة .

والمجلس إذ يستذكر جهود دوله الاعضاء فرادى وجماعات ، قبل الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في الثاني من أغسطس وبعده ، لتجنب هذه المأساة ، وسعيها المخلص والجاد للوصول إلى حل سلمي ، فإنه يعبّر عن تقديره للجهود الخيّرة التي بذلها بعض القادة من الدول الشقيقة والصديقة لإقناع النظام العراقي بالامتثال للشرعية العربية وفق قرارات مؤتمر القمة العربي ، وللشرعية الدولية وفق قرارات مجلس الامن الدولي ، ومع تاكيد وقوف دول المجلس في وجه العدوان العراقي وتصميمها على مقاومته ، وعزمها على إزالة كافة آثاره ونتائجه ، من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو ، هو اعتداء على جميع الدول الاعضاء ، وأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ ، وأن عدوان نظام العراق على دولة الكويت هو عدوان على كافة دول المجلس . فإنه يكرر مطالبته القيادة العراقية باحترام المواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمها مع دولة الكويت ، وبالجنوح إلى السلام للمحافظة على مكتسبات الشعب العراقي وعدم إهدار مقومات وطاقات أبنائه ودمائهم في مواجهة

لا تحقق له إلاّ الخسارة والدمار . ويدعوه لأن يبادر فورا إلى سحب قواته من جميع أراضي دولة الكويت دون قيد أو شرط لتعود إليها السلطة الشرعية قبل الخامس عشر من كانون الثاني/يناير القادم لتجنيب الشعب العراقي الشقيق وشعوب المنطقة والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة . كما يطالب النظام العراقي بوجوب احترام المدنيين وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم . وكذلك المحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة ، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ووفقا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ، ووفقا كذلك للمواثيق والاتفاقيات الإنسانية والدولية .

ويحمّل المجلس العراق مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو التي لحقت بالممالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت . ويؤكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر نتيجة العدوان العراقي الغاشم .

وفي إطار الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى تعزيز وحدة الإجماع العربي والدولي الرافض للعدوان وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، فقد قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية .

وإذ يستذكر المجلس المبادئ التي وردت في إعلان مسقط الصادر عن دورته العاشرة ، والتي تؤكد على القواعد الأساسية والشرعية التي تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي ، ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة ، وامتناع الدول عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض المنازعات ، فإنه يعرب عن أمله في أن يستجيب النظام العراقي لما تفرضه الشرعية العربية والدولية مؤكدا في الوقت نفسه على حق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى الكويت .

ويعبّر المجلس عن تقديره وامتنانه لجميع الدول العربية والإسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق والشرعية وأدانت العدوان وسعت إلى إزالته ، متجاوبة مع قرارات الشرعية العربية والدولية ، مستجيبة لطلب دول المجلس في نشر قواتها إلى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية ، مؤكدا في الوقت نفسه ، أن هذه القوات العربية والإسلامية والصديقة التي قدمت بناء على طلب من دول المجلس ستعود إلى بلدانها عندما تطلب منها دول المجلس ذلك بعد أن تزول الأسباب التي استدعت تواجدها ، وهي الاحتلال العراقي للكويت والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون .

ويؤكد المجلس أن هذه المواقف المشرفة ستنعكس إيجابيا على علاقات دول المجلس مع هذه الدول العربية والإسلامية والصديقة في جميع المجالات .

مسيرة مجلس التعاون :

استعرض المجلس الأعلى المراحل التي قطعتها مسيرة العمل المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وتداول في سبل دفع عملية التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء استنادا إلى المبادئ والأهداف التي تضمنها النظام الأساسي للمجلس ، آخذا في الاعتبار التطورات الأمنية في المنطقة في ضوء غزو القوات العراقية الغادر لأراضي دولة الكويت وما تشهده الساحة العربية من تحولات ومستجدات تمس جوهر النظام العربي وكذلك ما يمر به العالم من متغيرات أعادت صياغة النظام العالمي .

ويؤكد المجلس الأعلى حرصه على الإسراع بخطى مجلس التعاون وإحداث نقلة نوعية في العمل الجماعي بين الدول الأعضاء خلال المرحلة القادمة ، بما يحقق مزيدا من التنسيق والتكامل والترابط بينها ، من منطلق قناعته المطلقة بالمصير المشترك ووحدة الهدف .

ويلاحظ المجلس بكل ارتياح تطور التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء خلال هذه الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة نتيجة استهتار العراق بالقيم والمواثيق الدولية وتحديه للإرادة الدولية ، ويسجل اعتزازه بوحدة موقف دول المجلس في وجه العدوان العراقي وتصميمها على مقاومة هذا العدوان .

وإيمانا من المجلس بأهمية تحقيق مزيد من التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء ، خاصة في ضوء احتلال العراق أراضي دولة الكويت وتهديده أمن بقية دول

المجلس ، فقد أقر توصيات وزراء الدفاع في تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للدول الاعضاء .

كما راجع المجلس الاعلى مسيرة العمل الاقتصادي وعبّر عن ارتياحه للإنجازات التي حققتها مسيرة العمل المشترك في هذا المجال وأكد على عزمه مواصلة العمل لتحقيق طموحات مواطني دول المجلس ورغبته في استكمال خطوات التكامل الاقتصادي . ولهذا الغرض فقد كلف المجلس الاعلى لجنة التعاون العالمي والاقتصادي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير مفاهيم جديدة للعمل الاقتصادي المشترك للإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي ووضع برنامج لاستكمال إنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتفاق على سياسة تجارية موحدة ، وتقييم التعاون الاقتصادي ، والنظر في نصوص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وأساليب التطبيق بهدف الوصول إلى مزايا جديدة تمكّن مواطني دول المجلس من التمتع بمكتسبات جديدة لمسيرة الخير والنماء .

الوضع الامني في المنطقة :

يلاحظ المجلس الاعلى بكل أسف تدهور الاوضاع الامنية في منطقة الخليج نتيجة إقدام نظام العراق على غزو أراضي دولة الكويت ، ووضع المنطقة بأسرها على حافة حرب مدمرة ، دونما اكتراث بنتائج ذلك على الشعب العراقي الشقيق والامة العربية ، بل على العالم بأسره .

واقتناعا بأن استتباب الامن والاستقرار وضمان سلامة هذه المنطقة الحيوية والهامة من العالم ، يخدم مصالح دول المنطقة والامة العربية والعالم بأسره ، فإن المجلس يؤكد حرصه على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان أمن واستقرار المنطقة ودولها ، ويعلن عزمه على زيادة فاعلية التعاون بين دول المجلس لتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية والمشتركة ، لتحقيق كل ما يخدم مصلحة أمن وازدهار دول المنطقة ودعم السلام العالمي . ويقدر في هذا الصدد بصفة خاصة الدور الذي تلعبه الدول العربية التي تقف مع الشرعية العربية ويتطلع إلى التنسيق معها للخروج من هذه المأساة التي فرضها العدوان العراقي الغاشم ، والعمل جنبا إلى جنب لإعادة رأب الصدع ، وجمع الكلمة العربية ، والوصول إلى نظام عربي أكثر قوة وتماسكا ، وفي الوقت نفسه ، وفي ظل ظروف الوفاق الدولي والتوجه الواضح لتشكيل نظام دولي جديد ، فإن دول المجلس ستسعى مع دول المنطقة والاسرة العربية والدولية من أجل الوصول إلى الترتيبات المناسبة التي تكفل عدم تكرار مثل هذا العدوان ، وإرساء الاسس التي تضمن استتباب الامن وسلامة هذه المنطقة ، وخدمة أهداف السلم والامن الدوليين .

الوضع العربي الراهن :

تدارس المجلس ما آلت إليه العلاقات العربية من تردي نتيجة استهتار نظام العراق بالاعراف والمواثيق العربية ، وما أحدثه العدوان من شق الصف العربي وتداعي التضامن العربي وإضعاف الثقة ما بين أفراد الاسرة العربية الواحدة . كما لاحظ ما تسبب فيه الغزو الغاشم من إهدار للإمكانات والطاقات العربية بعيدا عن قضايا التنمية وهموم المواطن العربي .

وفي هذا الصدد يؤكد المجلس على أهمية العمل على تدارك انهيار البيت العربي ورأب الصدع على أسس واضحة تقوم على الالتزام في السياسات والممارسات بمبادئ احترام الجوار العربي بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية واللجوء إلى القوة وأساليب التهديد والابتزاز السياسي ، لكي تسخّر كافة الإمكانيات المادية والبشرية من أجل خدمة القضايا العربية والإسلامية وتحقيق غد أفضل للمواطن العربي في كافة أرجاء العالم العربي .

لقد ساهمت دول المجلس مساهمة فعالة في دعم جهود التنمية العربية على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية . ورغبة من دول المجلس في الخروج بتوجهات تنموية عربية جديدة ، وإدراكا منها لأهمية وجود سياسة خليجية إنمائية مشتركة تأتي في إطار استمرار دول المجلس في دعم التنمية الاقتصادية للدول العربية وفق مفهوم جديد يأخذ في الاعتبار مساهمة هذا المجهود في الاستقرار السياسي والامن الإقليمي في ظل المصاعب الاقتصادية التي أفرزها العدوان العراقي على العالم العربي ، قرر المجلس الأعلى إنشاء برنامج لدعم جهود التنمية في الدول العربية والإسلامية ، يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق وتحسين الاداء الاقتصادي العربي وحشد الدعم الدولي لعملية التنمية العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية ووكالات المساعدات الإنمائية الوطنية لصالح برامج التنمية الوطنية بالدول العربية . وعبّرت دول المجلس عن عزمها على توفير الموارد اللازمة لهذا البرنامج . وطبقا لذلك سيجتمع وزراء المالية بدول المجلس في الاسبوع القادم لوضع القواعد التفصيلية وتحديد المبالغ التي ستخصص لهذا البرنامج من مساهمات الدول الاعضاء وتحديد أنصبة كل منها وفق إمكانياتها .

واستعرض المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية مبديا قلقه على ما أفرزه العدوان العراقي على دولة الكويت من سلبيات أضرت بالقضية الفلسطينية . ويستذكر المجلس قراراته وبياناته السابقة في شأن القضية ، ويعيد تسجيل إشادته بالنضال

البطولي للشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة في مواجهة سلطات الاحتلال الغاشم وممارساته القمعية والتعسفية . وإذ يؤكد المجلس مساندة الدول الاعضاء التامة ودعمها المطلق للانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني ، فإنه يهيب بالمجتمع الدولي تقديم كافة أنواع التأييد والمؤازرة للانتفاضة وأبناء الارض المحتلة في محنتهم . والعمل على تعرية أساليب الإرهاب الإسرائيلية ووضع حد للاحتلال وبطشه ، ووقف الإجراءات التعسفية من تهجير أبناء الشعب الفلسطيني وهدم منازلهم بما يتنافى ومبادئ حقوق الإنسان ويتعارض مع الاعراف والمواثيق الدولية .

ويرحب المجلس بقرار مجلس الامن رقم ٦٨١ الخاص بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وبدعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالقضية الفلسطينية . ويعيد المجلس تأكيد تأييده لمقصد ذلك المؤتمر بمشاركة كافة الاطراف المعنية ، بما في ذلك دولة فلسطين ، ويدعو إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك .

بالنسبة للوضع في لبنان ، فلقد لاحظ المجلس بارتياح عميق التطورات الإيجابية الاخيرة على الساحة اللبنانية وما حققته الحكومة الشرعية هناك من بسط سلطتها على بيروت الكبرى ومناطق أخرى في لبنان . ويعرب المجلس عن تطلعه لتحقيق وحدة لبنان التامة وسلامة أراضيه . ويعبّر في هذا الصدد عن تقديره لجهود خادم الحرمين الشريفين وجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد ، والدور البنّاء الذي قام به فخامة الرئيس حافظ الاسد لمساعدة الحكومة الشرعية اللبنانية . ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي الاستمرار في دعم اتفاق الطائف .

ويؤكد المجلس مجددا ، تأييده لفخامة الرئيس الياس الهراوي وتطلعه إلى عودة الامن والاستقرار إلى كافة الاراضي اللبنانية . وإذ يستذكر المجلس قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ رقم (١٨٥) والقاضي بإنشاء الصندوق الدولي للإعمار والتنمية في لبنان ، فإنه يؤكد تأييده ودعمه لهذا الصندوق لكي يتمكن لبنان من إعادة إعماره وممارسة دوره الحضاري على الساحة العربية والدولية .

العلاقات مع إيران :

يرحب المجلس برغبة جمهورية إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة . ويؤكد المجلس أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين إيران والدول الاعضاء ، لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها

المنشودة وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة ، ويؤكد المجلس رغبته في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة .

المتغيرات الدولية :

اطلع المجلس الأعلى على التقرير الذي أعدته اللجنة الوزارية الثلاثية المكلفة بدراسة المتغيرات الدولية وتقييم تأثيراتها على دول مجلس التعاون . وإيمانا منه بأهمية مسايرة متطلبات المستجدات العالمية بما يكفل مصلحة الدول الاعضاء وشعوبها ، فقد أقر المجلس التوصيات المرفوعة .

ويرحب المجلس بروح الوفاق الجديدة بين الشرق والغرب ، ويعرب عن ارتياحه للانفتاح السياسي والاقتصادي الذي يشهده النصف الشرقي من القارة الاوروبية ، لما لذلك من دور وإسهام فعّال في دعم السلام العالمي وتسخير الموارد البشرية لأغراض التنمية بعيدا عن هدر الأموال في سباقات تسلح مرهقة وغير مجدية . ويشيد المجلس بروح العقلانية في التعامل الدولي الجديد القائم على الاحترام المتبادل للسيادة وتوازن المصالح ورفض سلوك العدوان والغدر والاحتلال .

كذلك ، يرحب المجلس بجمهورية ألمانيا الموحدة كعامل استقرار وعنصر فاعل ضمن الاسرة الدولية ، من أجل دعم التنمية والتطور الدولي في عالم تسوده روح السلام والتفاهم والتعقل والحكمة ويعمه الرخاء .

ويود المجلس أن يجدد الإعراب عن تضامنه مع الدول النامية واستمرار دعمه لها في جهودها لتنمية اقتصادياتها وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها ، مؤكدا أن انشغاله بما أفرزه العدوان العراقي الآثم لن يصرف اهتمام دول المجلس عن مواصلة التعاون والتضامن مع الدول النامية في مساعيها الهادفة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وتوازنا .

وقرر المجلس الأعلى تكليف السيد عبد الله يعقوب بشارة ، الأمين العام ، الاستمرار في عمله .

ويعبّر المجلس الأعلى عن بالغ التقدير والامتنان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولحكومته وشعبه على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين قوبل بهما قادة دول المجلس وأعضاء الوفود المشاركة ، مشيدين بالاستعدادات الممتازة والترتيبات الدقيقة التي بذلت من أجل راحة الوفود وتأمين نجاح القمة .

ويتطلع المجلس إلى لقائه في دورته الثانية عشرة في دولة الكويت في شهر كانون الاول/ديسمبر القادم بإذن الله ، تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير الكويت .

صدر في الدوحة
٨ جمادى الثانية ١٤١١ هـ
٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ م

المرفق الثاني

إعلان الدوحة

إن الاحداث والمستجدات التي شهدتها الساحة الإقليمية والإفرازات التي نتجت عن الاحتلال العراقي لدولة الكويت تستوجب تعميق التلاحم وتوثيق الترابط وتقوية أسس التعاون وتعزيز التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كافة المجالات .

لقد قلب العدوان العراقي كل ثوابت العلاقات العربية . كما هدد أمن دول المنطقة واستقرارها بل والأمن والاستقرار في العالم بأسره . وعرّض كيان أمتنا العربية ومصيرها المشترك إلى أفدح الأخطار .

وقد جاء ذلك العدوان بما نجم عنه من تصدع للتضامن العربي وانتكاس للعمل العربي المشترك ليفرض ضرورة وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة حول السياسات التي يتعين اتباعها في المستقبل لتلافي تكرار وقوع مثل هذا العدوان ووضع قواعد أكثر صلابة لعلاقات أكثر متانة بين دولنا العربية .

وإذ كشف الغزو العراقي لدولة الكويت الشقيقة عن عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يعلن أصحاب الجلالة والسمو ما يلي :

أولا : تأكيد الالتزام بما جاء في إعلان مسقط الصادر عن الدورة العاشرة للمجلس الأعلى .

ثانيا : وجوب الانسحاب الكامل لجميع القوات العراقية من دولة الكويت الشقيقة دون قيد أو شرط وعودة حكومتها الشرعية بقيادة أميرها سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وفقا للقرارات العربية والإسلامية والدولية .

ثالثا : استكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس والتي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست .

رابعا : تأكيد الموقف المبدئي الثابت لدول المجلس المؤيد للانتفاضة الفلسطينية الباسلة والمناصر للقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى التي يتعين على المجتمع الدولي إيجاد حل عادل لها يعيد لشعبها الشقيق حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

خامسا : زيادة التنسيق السياسي بين دول المجلس في المجالات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية .

سادسا : تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وعلى الأخص :

(أ) تطوير مفاهيم جديدة في العمل الاقتصادي المشترك للإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي .

(ب) وضع برنامج لاستكمال إنشاء السوق المشتركة بين دول المجلس والاتفاق على سياسة تجارية موحدة .

(ج) تقييم الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بهدف الوصول إلى مزايا تحقق التوازن في المصالح بين الدول الأعضاء وتكفل تخطي العراقيل .

سابعا : زيادة التنسيق بين أجهزة الإعلام في دول المجلس لمواجهة الحملات الإعلامية المعادية ووضع إطار خطة إعلامية مشتركة لدول المجلس تتولى متابعة وتحليل الإعلام العالمي وتوجيه الأجهزة الإعلامية للتعامل معه .

ثامنا : دعم الأمانة العامة لتشكيل لجان من الخبراء لدراسة المقترحات وتطويرها في شكل مشروعات متكاملة لعرضها على اللجان الوزارية المختصة .

- - - - -